

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٢

بتعيين وكيل أول لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد الدكتور شريف لطفى ، وكيل أول لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر براسة الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٩٢ (٢٩ يونيه سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٧٢

بتعيين وكيل أول لوزارة الإسكان والتشييد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد / سعد الدين مصطفى عد ، وكيل أول لوزارة الإسكان والتشييد بمرتب قدره ٣٠٠٠ جنيه سنويا ، مع احتفاظه ببدل التمثيل الذى يتقاضاه حاليا بصفة شخصية .

مادة ٢ - على وزير الإسكان والتشييد تنفيذ هذا القرار ما

مدر براسة الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٩٢ (٢٩ يونيه سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٨٣ لسنة ١٩٧٢

بتعيين رئيس لمجلس إدارة شركة التأمين الأهلية

وتعيين مستشار بالمؤسسة المصرية العامة للتأمين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧٢ لسنة ١٩٧١ بتشكيل مجالس

إدارة الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للتأمين ؛

قرر :

مادة ١ - يعين السيد / مصطفى السيد الإسماوى ، رئيسا لمجلس إدارة شركة التأمين الأهلية المصرية .

مادة ٢ - يعين السيد / فاروق عقل محمد ، مستشارا بالمؤسسة المصرية العامة للتأمين بمرتبه الخالى وبدلاته .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر براسة الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٩٢ (٢٩ يونيه سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٨٤ لسنة ١٩٧٢

بتعيين وكيل عام للنيابة الإدارية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکمات

التأديبية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ بإلحاق النيابة الإدارية بوزارة العدل ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩ فى شأن تعيين وترقية أعضاء الهيئات

القضائية ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٧٢

في شأن تنظيم واختصاصات المجلس الأعلى للتدريب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الجهاز الحكومي ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يشكل المجلس الأعلى للتدريب على الوجه التالي :

رئيسا ..... وزير القوى العاملة

وكيل وزارة القوى العاملة المشرف على قطاع تنمية القوى العاملة

وكيل وزارة التخطيط

وكيل وزارة التربية والتعليم

وكيل وزارة التعليم العالي

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية

وكيل وزارة الصناعة والبتروك والثروة المعدنية لشئون

الحماية الإنتاجية

وكيل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

ممثل لوزارة الحربية والإنتاج الحربي

عضو يرشحه المجلس التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال

رئيس الاتحاد العام للصناعات أو من ينيبه

ويكون وكيل وزارة القوى العاملة المشرف على قطاع تنمية القوى العاملة

مقررا للمجلس وتقوم الإدارة العامة لتخطيط التدريب المهني بتلك الوزارة

بأعمال أمانة هذا المجلس .

مادة ٢ - يختص المجلس الأعلى للتدريب بما يأتي :

(أ) رسم السياسة القومية للتوجيه والتدريب والتوعية الفنية والمهنية

لنقات القوى العاملة على اختلاف مستوياتها، بغرض رفع الكفاية

الإنتاجية ومسايرة التطور التكنولوجي والرفاه . بمطالب التنمية

في شتى مجالات الإنتاج والخدمات .

(ب) تنسيق الأساليب التي تتبعها مختلف الجهات المعنية لتمديد

مستويات المهارات والقدرات في كافة المهن داخل هيكل العمالة

على أساس مواصفات الوظائف ومتطلباتها .

(ج) التنسيق بين الجهات المعنية في وضع خطط وبرامج التدريب .

وفي تطوير نظم وأساليب وطرق التدريب .

قرر :

مادة ١ - يعين في وظيفة وكيل عام النيابة الإدارية السيد/ علي إبراهيم الحفناوي ، رئيس النيابة الإدارية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

عدو رياة الجمهورية في ١٨ جادى الأولى سنة ١٣٩٢ (٢٩ يونيه سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٧٢

بتقرير بعض الإقامات الحركية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الحركية وغيرها من الضرائب والرسوم في حدود مبلغ ٢٢٠٥٧٨ ج (مائتان وعشرون ألفاً وخمسة مائة وثمانية وسبعون جنياً)

وهو ما يعادل نصف المستحق على البائعين التمرين ايزيس وأوزوريس

الواردتين لشركة مصر للسياحة التابعة للؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق

والمفرج عنها مؤقناً بشهادتى الإبرامات رقمى ٥٧٢٢ جمرک المحمودية ،

و١٥٨٩٩ جمرک الاسكندرية بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ و٢٢ يوليو

سنة ١٩٦٤

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

عدو رياة الجمهورية في ١٨ جادى الأولى سنة ١٣٩٢ (٢٩ يونيه سنة ١٩٧٢)

أنور السادات